

منه صاع عن مال بعض صلوات عن انظار قبيل بعض مستقلاً بطول
يصلح وبيع المدعي بدعواه

الباب الثاني في البراءة واحكامه

البراءة من الدين يصح بلفظه او بما يؤدي مناه فلو قال سقطت
او تركت او قصت قتيبه او قصت اذنته في مثل منه صح وبرى الدين منه
يصح البراءة من الدين حالاً كان او مؤجلاً لكن لا يصح البراءة من الدين
قبل وجوبه

البراءة استقام فلا يقصر الا لقبول ولا يطل بالرد ضمن البراءة من دين
برئت منه بل من ذن رخصه البراءة فلو قسح وعوى الذن به

لا يصح البراءة منه لا يصح تبرئه فلا يصح به نال الموقوف ولا الوصي
وخصه ولا يصح الا من المطلق الرشيد

لا يصح البراءة المعلقة بشرط لكن لو علقه على موته كان وصية تجرى
فيه احكامها

لا يشترط في صحة البراءة علم قدر الدين ولا وصية فيصح من المبرور لكن
يشترط علم المولى للبرء فلو قال لفرديم ابرائك مما عليك

لصاحبك قدره او وصفته سواء قدره ام لا صح لكن لو قال ابرائ احد
غيره في اذباته فلو نأمة احد الدين لم يصح

لو قسح البرءة عن مؤثها به فلو قال ابرائك منه لفته للدار لم يصح
البراءة في مرض الموت الموقوف وصية تجرى فيه احكامها

لقد لا يؤخذ من كلامهم في باب الوتر
الباب الثالث في احكام الجوار وفيه فصلان
الفصل الاول في احكام ما يورث بين الجنين

الطريقه غير النافذ مشترك بين اهلها فيجزوا لاهلهم وصالحه الجنين
عن اضراع جناح او ميراث او احد بشرا او باه لا يستأثره وليس له

١٩٨٥
١٤٢٦/٤١
٢٠٠٦/٤٢

فصل اول في بدو رضائهم لكن لو قسح منفذ للضوء والبرء بدو ذنهم فلو
من ذن باب في زواجه غير نافذ شريك لبقية اطلاق فيه الابدان ولا يصح
له فيما دخل عنه ضمن طان له باب في آخره فله نفقة الابدان او وسطه بشرط
عدم الضرر على الغير اما لو كان فيه ضرر كان فيه مقابل باب غيره ارضية
عاليا يشترط منه على ورجاعه منع منه ولا يسلط بذلك حقه للارادة
الامانة الا ذلك

١٩٨٦
١٤٢٦/٤١
٢٠٠٦/٤٢

اذا جعل الطريق غير النافذ لا يمد لهم بفتح باب او حاله او نحو ذلك لغاية
لازمة وليس لهم الا يخرج عن اذون بعد فسخه ما دامه فسخه ما لكن لو سس
ثم ارضية لم يملك ذلك الا باذن جديد

١٩٨٧
١٤٢٦/٤١
٢٠٠٦/٤٢

لا يجوز التصرف في المشترك بغير اذن سائر الشراء فليس لاهلهم في
قوة او طاقه او باب في حاجتها مشترك ولا ان يبي عليه ولا ان يمد
قوة سرة ونحوها

١٩٨٨
١٤٢٦/٤١
٢٠٠٦/٤٢

يعد الشريك على العمارة مع شريكه في الاموال والارواق المشتركة
في ذلك بين الحائط والقفص والذرة والسنن والدولاب والنافع والنفقة
المشتركة ونحوها او اهاجته عمارة او شطيفه او صلوات حار او يدعي
قوله مما يضر الشراء بتركه فان بني اخذ الحالم منه ماله ووقفه ولا يقض
عليه اذون الشريك بالعمارة ليبيع حصه الشريك بالمسح للنفقة على حصته
البناء

١٩٨٩
١٤٢٦/٤١
٢٠٠٦/٤٢

اذا انفصل الشريك على نأمة حصه شريكه باذنه اذون الحالم او نفقة بنه اجمع
يرجع على حصه شريكه وكما نه البناء بينهما

١٩٩٠
١٤٢٦/٤١
٢٠٠٦/٤٢

اذا بنى الشريك لنفسه ما سهره من المشترك بالتمتع من مشترك غيره اما طان
وليس له منع شريكه منه الا استغنا به قبل اخذ حصه منه لفته وليس له بعض
سايقه اما للبناء بقدر آلته فله ذلك نفقة الا اذا دفع للشريك حصته منه
القيمة وليس للبناء نفقة ولا الزام باقية بقضه